العرب
الأربعاء 2020/04/15
السنة 42 العدد 11678

سلطنة عمان تعيد هيكلة الإنفاق لتعزيز استدامة الاقتصاد

مسقط توجه المؤسسات الحكومية بترشيد الإنفاق وتراجع رواتب وامتيازات الموظفين

كثفت سلطنة عمان جهودها لمعالجة الاختلالات المالية المزمنة من خلال ترشيد الإنفاق وتطبيق إصلاحات هيكلية بعد أن أصبحت ضرورة ملحة في ظل تراجع عائدات صادرات النفط والتداعيات الاقتصادية لتفشي وباء فايروس كورونا عالميا.

مسقط - أصدرت وزارة المالية في سلطنة عمان أمس توجيهات إلى جميع المؤسسات والشركات الحكومية بترشيد الإنفاق التشغيلي والاستثماري بما لا يقل عن عشرة في المئة خلال العام الحالي.

وطلبت منها بذل قصارى جهدها لاستهداف تحقيق تخفيض في الإنفاق الفعلي بأقصى نسبة ممكنة، وأن تشمل مراجعة المصروفات رواتب وامتيازات الموظفين.

ويرى محللون أن تلك الخطوات ضرورة ملحة وقد طال انتظارها لمعالجة الاختلالات المالية وإصلاح الإدارة الحكومية من أجل بناء الاقتصاد على أسس مستدامة وتقليل آثار الصدمات المفاجئة.

السلطان هيثم بن طارق

عمان تعمل على خفض الدين العام وإعادة هيكلة المؤسسات العامة

وجاءت تلك الخطوة بعد أن خفضت الحكومة الشهر الماضي الميزانية المخصصة للهيئات الحكومية بنسبة خمسة في المئة لعام 2020 استجابة للتحديات المالية التي تواجهها الدولة المصدرة للنفط.

وذكرت وسائل إعلام رسمية أمس أن وزارة المالية العمانية أمرت "باتخاذ المزيد من الإجراءات الحكومية للتعامل مع الأوضاع المالية والاقتصادية التي تتأثر بها السلطنة جراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط".

وأضافت أن كل الميزانيات التشغيلية سوف تخضع للمراجعة كما سيتم وقف منح العلاوات الاستثنائية لموظفي الدولة.

وقالت الوزارة إن القرار يُطبق على كافة الوزارات والأجهزة والهيئات والمؤسسات العامة وغيرها من وحدات الجهاز الإداري للدولة الأمنية والعسكرية والأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى.

وتقول مؤسسات مالية عالمية إن الحكومة العمانية تأخرت في تنفيذ الإصلاحات التي تعهدت بها بسبب تضخم التوظيف والإنفاق الحكومي. وتعاني نتيجة ذلك من اختلالات مالية جعلت وكالات التصنيف الائتماني الكبرى تصنف سنداتها السيادية عند مستوى مرتفع المخاطر.

ومن المتوقع أن يتسع خلال هذا العام عجز موازنة سلطنة عمان، التي يعاني اقتصادها المثقل بمستويات مرتفعة من الدين، بسبب انخفاض أسعار النفط وتداعيات إجراءات الحد من تفشي فايروس كورونا المستجد.

ويلاحظ محللون تحولا في نهج معالجة الأزمات الاقتصادية في الأشهر الأخيرة، حيث يسعى السلطان هيثم بن طارق آل سعيد إلى تحويل الأزمة إلى فرصة لمعالجة الأزمات العميقة وتسريع خطوات الإصلاح البطيئة.

ويرى مراقبون أن السلطان هيثم بن طارق، الذي تولى السلطة في يناير الماضي، لديه اطلاع وثيق على عمل الإدارات الحكومية، التي عمل في الكثير من مفاصلها لعقود.

وكان السلطان هيثم بن طارق قد أكد أن الحكومة ستعمل على خفض الدين العام وإعادة هيكلة المؤسسات العامة والشركات لدعم الاقتصاد.

وتأخرت سلطنة عمان في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية مقارنة بمعظم جيرانها في مجلس التعاون الخليجي، وهو ما كان موضع نقد من المؤسسات المالية العالمية.

ومن المتوقع أن يؤدي إصلاح الإدارة الحكومية وترشيد الإنفاق إلى تعزيز الانضباط في التوازنات المالية، الأمر الذي يدعم ثقة الأسواق والمؤسسات المالية الدولية بالسياسات الاقتصادية الجديدة.

وقد بدت ردود أفعال الأوساط الاقتصادية العمانية بالسياسات الجديدة، من خلال ارتفاع مؤشر بورصة مسقط للأوراق المالية أمس بنسبة 1.7 في المئة.

وقد تجد سلطنة عمان في هذه الأزمة فرصة لإعادة النظر في بعض المشروعات الكبرى، التي استنزفت ميزانيات استثنائية، ويمكن أن تواصل استنزاف المالية العامة خلال مراحل التشغيل، دون أن تتضح الجدوى الاقتصادية منها حتى الآن.

كما يلاحظ مراقبون تحولات واضحة في علاقات مسقط بجيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشهد مزيدا من التقارب، في مقابل مراجعة تدريجية لعلاقاتها مع إيران.

وكانت هناك فجوة بين دول مجلس التعاون الخليجي وعُمان بشأن طريقة التعامل مع إيران، فبينما اتخذت السعودية والبحرين والإمارات والكويت موقفا واضحا تجاه التدخل الإيراني في شؤون المنطقة، تركت مسقط النافذة مفتوحة تجاه طهران.

ويرى محللون أن هذا التحول في سياسة مسقط يمكن أن يكون له تأثير كبير، حيث يمكن لجيرانها الأثرياء مثل الإمارات والسعودية تقديم الدعم للاقتصاد العماني.

وكانت دول الخليج الثرية قد هبت مرارا لمساعدة سلطنة عمان في الأزمات المالية السابقة.

وتعد سلطنة عمان، المثقلة بمستويات مرتفعة من الديون، من أكثر الدول حساسية لتقلبات أسعار النفط مقارنة بأغلب جيرانها الخليجيين الأثرياء.

ورغم تماسك أسعار النفط نسبيا في الأيام الماضية، إلا أنها لا تزال في مستويات متدنية جدا حيث تحرك سعر مزيج برنت أمس عند نحو 30 دولارا للبرميل.

وكانت وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني قد خفضت تصنيف سلطنة عمان في نهاية الشهر الماضي إلى مستويات عالية المخاطر عند "بي.بي سالب" مع نظرة مستقبلية سلبية.

وقالت إن الانخفاض الحاد في أسعار النفط سيزيد الضغوط المالية والخارجية على عمان خلال العام الحالي.

إجراءات عاجلة لترشيد النفقات

ورجحت أن يؤدي ذلك إلى تدهور أسرع في الأوضاع المالية للحكومة. وأشارت إلى أن ارتفاع المخاطر ومستحقات الدين الخارجي الكبير، إلى جانب ارتفاع عجز الميزانية، قد يزيد الضغط على صعيد التمويل وتكاليف الاقتراض بالنسبة لسلطنة عمان.

وذكرت أن النظرة المستقبلية السلبية تعكس المخاطر على الرغم من خطط الضبط المالي متوسطة الأجل للسلطنة، وإن التنفيذ قد يكون غير كاف لكبح ارتفاع الديون.

وأشارت إلى أن هيكل الدين العماني عرضة بشدة للتأثر بتراجع معنويات المستثمرين الأجانب في ظل حالة ضبابية جزئية ناجمة عن تفشي وباء فايروس كورونا.

الأردن يسعى لاستئناف النشاط الاقتصادي في بعض المحافظات

السماح لكافة المطاعم بتقديم خدمة الاستلام وتوصيل الطعام للمنازل

كثّفت الحكومة الأردنية جهودها لإعادة تحريك الاقتصاد من خلال استئناف النشاط الاقتصادي الإنتاجي والسماح للمطاعم بتقديم خدمة توصيل الطعام إلى المنازل والمناولة، وذلك بعد أسبوع من السماح لبعض المناطق الصناعية الخاصة بتشغيل العمّال الأجانب المقيمين فيها مع اعتماد إجراءات وقاية مشددة ومنع الدخول إلى تلك المناطق والخروج منها.

عمان - أعلنت الحكومة الأردنية أنها تدرس تعديل إجراءات حظر التجول والسماح باستئناف النشاط الاقتصادي والإنتاجي في العديد من محافظات البلاد التي لم تسجل فيها إصابات بفايروس كورونا المستجد.

وقال وزير الدولة والناطق الرسمي باسم الحكومة أمجد العضايلة إنه "في ظل خلو العديد من المحافظات من تسجيل حالات إصابة فإن الحكومة تدرس إمكانية تعديل إجراءات حظر التجول في هذه المناطق".

وأوضح إن التعديل يتضمن "منع الدخول إلى هذه المحافظات والخروج منها، ويسمح باستئناف النشاطات الاقتصادية والإنتاجية، وفتح المحال والأعمال بالحد الأدنى من العاملين مع الالتزام بأعلى معايير الوقاية والرقابة الصحية".

وفرضت الحكومة الأردنية في 21 مارس الماضي حظرا شاملا للتجول في عموم محافظات البلاد. ولم تسجل العديد من محافظات الأردن وخاصة الجنوبية مثل الطفيلة ومعان والكرك أي إصابات بفايروس كورونا حتى الآن.

في هذه الأثناء أعلنت وزيرة السياحة والآثار مجد شويكة أنه سيتم السماح للمطاعم بتقديم خدمة توصيل الطعام إلى المنازل أو خدمة المناولة، من المطعم من الساعة 10 صباحا ولغاية 6 مساءً.

وقالت إنه "تم اعتماد عدة شروط للسماح لكافة المطاعم بتقديم خدماتها عبر التوصيل والاستلام، منها خضوع العاملين لفحص كورونا والالتزام بالتعقيم والوقاية، وتحديد عدد العمال المسموح لهم بالعمل، والتفتيش المسبق، وتقديم وجبات الطعام المطهي على درجات عالية فقط".

ودعت شويكة أصحاب المطاعم الراغبين باستئناف العمل إلى تقديم طلباتهم على موقع أطلقته الوزارة خصص لهذا الغرض.

لكن الحكومة قرّرت تمديد تعطيل عمل الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة حتى نهاية أبريل في إطار جهودها لاحتواء الوباء.

وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني قد دعا الحكومة الأسبوع الماضي إلى إعادة الحياة إلى بعض القطاعات الاقتصادية والنشاطات الإنتاجية، التي تضررت بشكل كبير بإجراءات منع تفشي الوباء.

ودعا إلى "الاستفادة من الموارد المحلية، لتصدير المنتجات الصناعية، التي يزيد الطلب عليها خارجيا في الوقت الراهن، بما يساهم في دعم الاقتصاد المحلي".

وطلب من الحكومة "دراسة إمكانية أن تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الالتزام بالإرشادات والتعليمات الموضوعة للحفاظ على السلامة والصحة العامة".

وشدد على "ضرورة إيجاد حلول مبتكرة توائم بين الأولوية الصحية والخطط الاقتصادية".

وأضاف "لا يوجد أحد في العالم يملك الحل المثالي لمواجهة وباء فايروس كورونا، والتعامل مع آثاره على القطاعات المختلفة، ما يتطلب المرونة وسرعة التكيّف مع المتغيّرات".

واستجابت الحكومة بالسماح لبعض المناطق الصناعية الخاصة بتشغيل العمّال الأجانب المقيمين فيها مع اعتماد إجراءات وقاية مشدّدة ومنع الدخول والخرج من تلك المناطق.

كما أعلن وزير الأشغال العامة والإسكان فلاح العموش عن استئناف العمل في بعض مشاريعها الحيوية بعد استكمال إجراءات تراعي أعلى مستويات الصحة والسلامة.

وأكد العموش على "أهمية توفير أدوات الوقاية والحماية للعاملين كافة في المشاريع وتوفير الأدوات والتجهيزات الصحية لوقايتهم والحرص على سلامتهم.

المطاعم تستأنف خدمات التوصيل والاستلام

وأشار إلى "وجود خطة في هذا السياق بالتنسيق مع المقاولين العاملين في هذه المشاريع ومتابعة من المكاتب الاستشارية في مواقع العمل".

وتشمل خطة استئناف العمل الجزئي بهذه المشاريع، التركيز على الأعمال التي لا تتطلب قوى بشرية كثيفة، وتعتمد على الآليات بنسبة كبيرة.

وقد عبّرت الأوساط الاقتصادية عن تأييدها للتحركات الحكومية لتخفيف وطأة الإغلاق على النشاطات الاقتصادية استعدادا للتشغيل الشامل في الوقت الملائم. ورحّب ممثّل قطاع الصناعات الجلدية والنسيجية في غرفة صناعة الأردن إيهاب القادري بقرار اللجنة الوزارية بتشغيل مصانع الألبسة داخل المناطق التنمويّة في خطوة أولى باتجاه التشغيل الكامل في حال توفّر الظروف.

وقال إن الموافقة على تشغيل بعض مصانع الألبسة العاملة داخل المناطق التنموية والمؤهلة الخاصة يشمل تشغيل العمالة الأجنبية الموجودة بداخلها فقط ومنع خروجهم من المناطق الصناعية.

واشترط القرار تواجد المصانع وسكن العاملين داخل المناطق الصناعية الخاصة والالتزام الكامل بتطبيق إجراءات العمل لتدابير السلامة والوقاية الصحية المتبعة للحد من انتشار فايروس كورونا.

وأكد القادري أن "لجنة الأوبئة بالتعاون مع وزارة العمل وضعت ضوابط وتعليمات محددة للسماح لتلك المصانع بالتشغيل في حال الالتزام بها وفرض عقوبات على المخالفين تصل إلى الإغلاق. وأكد أن المناطق التنموية هي تجمّعات صناعية مغلقة، وسيتم السماح للعمالة الأجنبية بالعمل فقط، ومنع دخول أو خروج أي شخص من تلك المناطق.

وأشار إلى ضرورة تحويل هذه الأزمة من تحدّ إلى فرص، لاسيما وأن هذه المصانع تقوم بالتصدير للخارج وتحديدًا للسوق الأميركي.

واتخذ المركزي الأردني سلسلة إجراءات الشهر الماضي لتخفيف التداعيات من خلال خفض أسعار الفائدة والاحتياطيات الإلزامية للبنوك التجارية لضخ سيولة إضافية تزيد على 500 مليون دينار (705 ملايين دولار).

أمجد العضايلة

استئناف النشاطات الإنتاجية وفتح المحال بالحد الأدنى من العاملين

وأوعز أيضا إلى البنوك لتقديم 500 مليون دينار أخرى بأسعار فائدة لا تتجاوز 2 في المئة لمساعدة الشركات التي تضررت بسبب الإغلاق.

واستجابت البنوك التجارية هذا الأسبوع بخفض سعر الفائدة التي يدفعها الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررون من الأزمة بخفض بواقع 1.5 في المئة اعتبارا من نهاية أبريل.

وصدر القرار عن جمعية البنوك في الأردن، التي تمثّل البنوك التجارية، بعد أن خفّض البنك المركزي سعر الفائدة الأساسي في منتصف مارس إلى 2.5 في المئة من 3.5 في المئة.